



رئيس التحرير

دكتورة نشوى مصطفى على محمد

الاسم	الرقم التسلسلي
رغد الحربي	6
طرفه الضاحي	14
نهى السويد	26
عليا العتيبي	20
غادة العتمي	21

## المواضيع:

أثر سعر الصرف بالميزان التجاري	1
انخفاض قيمة العملة واسبابها	2
السودان وازمة الجنيه	3
اختيار السعودية نظام سعر الصرف الثابت اسبابه ومميزاته وآثاره الاقتصادية	4
إثر السماح بقيادة المرأة على الاقتصاد السعودي	5

العدد الثاني 15 فبراير 2018 – 29 جمادى الأول 1439

## مجلة التمويل الدولي

مجلة اقتصادية تعني بالمستجدات والقضايا الاقتصادية محليا وإقليميا وعالميا في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات وحركات رؤوس الأموال والأزمات المالية العالمية. هدفها نشر الوعي الاقتصادي بأسلوب علمي بسيط ومشوق.

يصدرها طالبات مقرر التمويل الدولي بقسم الاقتصاد أسبوعيا خلال الفصل الدراسي الثاني 1438/1439

## أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري

بدايةً ما هو سعر الصرف؟

هو سعر أو قيمة عملة ما معبر عنه بعملة أخرى، أي أن سعر وحدة في العملة المحلية معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية.

هل تعتقد أن هناك علاقة بين سعر الصرف للعملة والميزان التجاري للدولة؟

في الحقيقة نعم وعلاقته وثيقة جداً فسعر الصرف يلعب دوراً هاماً في تحقيق التوازن في الميزان التجاري<sup>1</sup> ويلعب دوراً هاماً أيضاً في استقرار البلد، حتى أن هناك بعض الدول تضطر في التحكم في سعر الصرف لعملة المحلية لتحقيق بعض المصالح لكن بالطبع قد يقابله بعض المساوئ لكن في هذا المقال سأقصر تركيزي في دور سعر الصرف في الميزان التجاري.

أولاً: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج فيؤدي ذلك إلى جذب المستوردين نتيجة انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل عملتهم الأصلية وبالطبع سيحدث ارتفاع في حجم الصادرات.

مثال على ذلك دولة الصين: حين لاحظت الصين انخفاض في قيمة صادراتها مقابل واردتها أي أن هناك عجز كبير جداً في الميزان التجاري تدخل البنك المركزي الصيني وقاموا بتخفيض قيمة اليوان وذلك حتى تستطيع ان تنافس سلعها في الأسواق العالمية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات الصينية، وذلك بسبب ارتفاع عدد المنتجات التي يمكن شراؤها بالدولار، من وجهة نظري أرى أن هذه السياسات المالية مجدية في المدى القصير فقط لأن الانخفاض المستمر لقيمة العملة قد يخلق التضخم.

ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية وهذا يوضح العلاقة العكسية بين سعر الصرف والصادرات.

<sup>1</sup> الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات وصادرات البلد.

## ثانياً: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات:

في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الواردات وهذا بسبب أن ما كنت استورده سابقاً أصبح أعلى تكلفه بسبب انخفاض قيمة عملتي.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة يحدث العكس وهذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف والواردات

السنة	سعر الصرف الرسمي	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	الميزان التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
2000	8.3	21.2	18.5	2.7
2001	8.3	20.8	18.2	2.6
2002	8.3	23	20.1	2.9
2003	8.3	27.8	24.8	3
2004	8.3	31.8	28.4	3.4
2005	8.2	34.5	28.4	6.1
2006	8	37.3	28.4	8.9
2007	7.6	35.9	26.7	9.2
2008	6.9	32	24.9	7.1
2009	6.8	24.4	20.1	4.3
2010	6.8	26.3	22.6	3.7
2011	6.5	26.5	24.1	2.4
2012	6.3	25.4	22.7	2.7
2013	6.2	24.5	22.1	2.4
2014	6.1	24.1	21.6	2.5
2015	6.2	22	18.5	3.5
2016	6.6	19.6	17.4	2.2

بيانات البنك الدولي (2000-2016)

من خلال حديثي عن أثر سعر الصرف في الصادرات والواردات ماذا تستنتج عزيزي القارئ؟ هل ترى أن العجز والفائض في الميزان التجاري مرتبط بسعر الصرف؟

أنظر إلى الجدول الذي يجمع بيانات الميزان التجاري وسعر الصرف لدولة الصين لعام (2000-2016)

نلاحظ أن في عام (2000-2004) سعر الصرف كان ثابتاً، ومع انخفاض بسيط لسعر الصرف في عام (2005-2006) زادت الصادرات مع ثبات الواردات وبالتالي زاد الفائض في الميزان التجاري للضعف.

ونلاحظ أيضاً أن في عام (2002-2016) الواردات تتناقص بشكل كبير ومذهل نتيجة انخفاض سعر الصرف المستمر؛ ولهذا السبب قمت باختيار دولة الصين في هذا المثال حيث أنها لم تسجل عجز في الميزان التجاري من عام 2000 حتى عام 2016 وذلك بسبب الانخفاض المتذبذب في قيمة عملتها.

وأيضاً نلاحظ أن كلما انخفضت قيمة العملة كلما زاد الفائض في الميزان التجاري، وهذا المثال يوضح تماماً أن هناك علاقة وثيقة جداً بين سعر الصرف والميزان التجاري، ولا تنسى عزيزي القارئ أن هناك أسباب أخرى تؤثر في الميزان التجاري مثل مرونة الطلب على السلعة فقد ترتفع أسعار الصرف وترتفع الصادرات لبعض السلع وذلك لأنها غير مرنة فأنا اتحدث هنا بشكل عام مع ثبات العوامل الأخرى.

وأخيراً يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول ويتأثر بانخفاض وارتفاع سعر الصرف.

رغد الحربي

المصادر:

<https://democraticac.de/?p=47213>

[ميزان تجاري/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki/ميزان_تجاري)

<http://www.dotmsr.com/details/183563/4> فوائد لهبوط قيمة العملة

## انخفاض قيمة العملة واسبابها

تعتبر العملات أهم مقياس أساسي في التعاملات الاقتصادية العالمية بين الدول لما لها من أهمية قصوى في عمليات التبادل التجاري بين ذوي المصالح من مؤسسات وشركات وأفراد وتمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنة بالأسلوب التبادلي القديم القائم على تبادل السلع مباشرة، ويأتي معنى كلمة العملة من كلمة التعامل، ويقصد بها شكل المال الذي يتم التعامل التجاري به، ويمكن تداول هذه العملة مع عملات أخرى في سوق الصرف الاجنبي أو سوق الفوركس حتى تكون للعملة قيمة بالنسبة للعملات الأخرى.

### مفهوم انخفاض قيمة العملة:

انخفاض قيمة العملة هو هبوط في قيمة العملة في نظام سعر الصرف العائم، ويمكن أن يحدث انخفاض في قيمة العملة نتيجة أي عدد من الأسباب مثل الاقتصاد الأساسي واختلافات أسعار الفائدة وعدم الاستقرار السياسي وهكذا، فيتم انخفاض قيمة العملة عندما تعاني العملة من انخفاض سعر صرفها بالنسبة للعملات الأخرى التي تؤثر في السوق وفي أسعار باقي العملات كالدولار واليورو.

**ولكن متى تلجأ الحكومات إلى تخفيض قيمة العملة؟ ما هي الأسباب الحقيقية وراء انخفاض قيمة العملة؟**

تخفيض قيمة العملة قرار تتخذه الحكومة بتخفيض قيمة صرف العملة مقابل العملات الأجنبية، ويهدف قرار تخفيض قيمة العملة إلى إعادة التوازن إلى الميزان التجاري، من خلال جعل أسعار السلع المستوردة أعلى، وبالتالي خفض الواردات وتشجيع الطلب على المنتجات المحلية، مما يدفع الصادرات إلى الارتفاع وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

### أسباب انخفاض قيمة العملة:

تعتبر السياسة النقدية المرنة وارتفاع مستوى التضخم هما السببان الرئيسيان لانخفاض قيمة العملة، وفي بيئة منخفضة الفائدة، تتعقب مئات ملايين الدولارات أعلى عائد، ويمكن أن تؤدي فروق أسعار الفائدة المتوقعة إلى انخفاض قيمة العملة، في حين يتم مكافحة أعلى معدل تضخم مع البنوك المركزية التي تزيد أسعار الفائدة، حيث أن الزيادة في معدل التضخم تعتبر تهديدا للاستقرار، وبالتالي احتمال انخفاض قيمة العملة.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكاليف المدخلات للتصدير مما يجعل صادرات الدولة أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة العجز التجاري ويؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.

- تقلبات الأسعار:

مثال على ذلك انخفاض قيمة العملة وهو تراجع الجنيه السوداني في السوق السوداء مقابل الدولار في الأول من يناير/كانون الثاني، وهو اليوم الذي خفض فيه السودان قيمة عملته، سيؤدي ذلك إلى ان أسعار السلع المستوردة ستكون أعلى بالنسبة للمقيمين وبالتالي سيحد ذلك من شراء السلع المستوردة ويشجع الاقبال على المنتجات الوطنية وان تخفيض قيمة العملة هنا يجعل أسعار

السلع المصنعة محلياً أرخص بالنسبة للأجانب مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة الصادرات الى الخارج.

فانخفاض قيمة العملة يمكن أن يكون وسيلة ضمن السياسات المالية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، بتنمية الصادرات وإعادة تعديل الميزان التجاري.

وبالتالي فإن هذه السياسة تستفيد منها الدولة على المدى القصير والمتوسط فقط، لذا يجب على الدولة إعادة هيكلتها مالم تجد حل للخلل الاقتصادي الاساسي.

**طرفه الضاحي**

**المصادر:**

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economic-terms/2017/02/20.html>



## هل تعلم لماذا انهار الجنيه السوداني أمام الدولار الأمريكي؟



تعرض الشعب السوداني لصدمة اقتصادية بعد ما إن استبشر خيراً برفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر الماضي، إلا أنه حدث ما لم يكن بالحسبان وهو انخفاض غير مسبوق في الجنيه السوداني أمام الدولار الأمريكي ليقفز سعر صرف الدولار من 26 جنيهاً إلى نحو 42 جنيهاً في فترة وجيزة قبل أن يتراجع إلى حدود 32 جنيهاً خلال الأسبوع الماضي، مثيراً خلال ذلك حالة من القلق بين الناس، وارتباكاً في الأسواق بسبب التغير المتواصل في أسعار السلع والخدمات، وفقاً لتجار العملة فإن السودان شهدت ارتفاعاً كبيراً لطلب الدولار بعد قرار رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان، حيث قرر التجار والمستثمرين استغلال رفع العقوبات وفتح باب الاستيراد على مصراعيه.

وأكد مختصون أن التجار وكبار المستثمرين ورجال الأعمال في الخرطوم، يريدون زيادة وارداتهم بعد قيام الولايات المتحدة برفع العقوبات، والبنوك ليس لديها دولارات، ولذا فإن هناك إقبالاً كبيراً على السوق السوداء، والتي بدورها ترفع سعر الدولار أمام الجنيه، بناءً على نظرية العرض والطلب.

وتسببت الارتفاعات المتزايدة في سعر صرف الدولار أمام الجنيه في ربكة كبيرة في السوق السودانية، حيث قررت الكثير من الشركات التوقف عن البيع والشراء لحين وضوح الرؤيا بشأن الدولار، ويرى الخبراء أن ضعف المؤسسات المالية السودانية يجعل السودان في مهب الريح أمام مواجهة أي من المشكلات الاقتصادية الضخمة أو أزمات مالية، وهو ما يتسبب في ارتفاع مستويات التضخم لأرقام قياسية في الوقت الراهن، وزيادة الضغط على المواطن السوداني، نتيجة ارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية، لأن عمليات التبادل التجاري تتم بالعملة الصعبة وليس بالعملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع كل السلع في نهاية المطاف، بما في ذلك السلع المصنعة محلياً بسبب أن المنتج المحلي يحتاج لسلع مستوردة، ويضطر عاجلاً أم آجلاً لرفع أجور العاملين لديه، ما يعنى في النهاية أن السودان بانتظار موجة جديدة من الارتفاع الحاد

فى الأأسعار خبراء اقتصاديون عزوا هذا التدهور أيضا إلى تكاسل الحكومة السودانية وتراخيها فى التعامل مع سوق الصرف، حيث فشل القطاع الاقتصادي بالسودان فى إجابة التعامل مع مرحلة ما بعد العقوبات الأمريكية. وكان يفترض من حكومة البشير أن تضع خطة لمواجهة زيادة الطلب على النقد الأجنبي بعد رفع الحظر، خصوصا وأن قرار رفع الحظر كان متوقعا منذ عدة أشهر وليس بالأمر المفاجئ وتسربت أخبار حول ان الحكومة السودانية تحاول تعويم الجنيه السوداني وعلى الرغم من انها تنفي ذلك الا ان الخبراء الاقتصاديون يشيرون الى ان تصرفات الحكومة السودانية تؤكد هذا الامر رغم نفيها ، وقد ذكر مجدى حسن يس وزير الدولة بوزارة المالية السودانية، ان بلاده تتخذ خطوات لإنهاء الفجوة بين سعرى الصرف الرسمي وغير الرسمي وإلغاء الدعم بنهاية 2019 لتحفيز الاستثمارات الأجنبية، إلا أن المسئول السوداني لم يحدد خطة واضحة للسياسات المالية في بلاده بعد الغاء الدعم الذى قد يتسبب فى ثورة شعبية داخل السودان لما قد يترتب عليه من ارتفاع معدلات التضخم وأعباء المعيشة على المواطن السوداني الذى يعانى فى السنوات الأخيرة من تدنى الأجور وتراجع مستويات الدخل بصورة ملحوظة.

**نهى السويد**

**المصادر:**

جريدة الشرق الأوسط

موقع العدسة

## اختيار المملكة العربية السعودية لنظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار

### تحليل: ثبات سعر الريال يضبط السيولة ويدعم المستثمرين ويشجع الادخار

اعتبر تحليل مالي أن نظام سعر الصرف الثابت في السعودية (عدم التسرع في تغيير السعر أو علاقة الريال بالدولار)، يمثل مرساة لسياسة مالية مستقرة وذات مصداقية، ويساعد على خفض الضغوط التضخمية المقترنة بخفض سعر صرف العملة. ويقول التحليل الذي أعده الدكتور خالد البسام الأستاذ المشارك في قسم الاقتصاد في جامعة الملك عبد العزيز، إن وجود نظام سعر صرف ثابت – كما هو الحال في المملكة – تتلاشى معه مخاطر الصرف، وهذا يحافظ على ثقة المستثمرين بالعملة المحلية مما يشجع على الادخار والاستثمار ويحفز تدفق الرساميل من الخارج. ومن ضمن مزايا ثبات سعر الصرف أنه يحد من التوسع العشوائي للسيولة. لكن المحلل المالي يضع في المقابل عددا من النقاط السلبية التي تنتج عن سياسة ارتباط الريال بالدولار، ومن بينها أن مؤسسة النقد لا تستطيع تبني سياسة نقدية تتواءم مع المتغيرات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد السعودي.

تقوم أسعار الصرف بدور مهم على مستوى الاقتصاد ككل، حيث تؤثر التقلبات في أسعار الصرف على التضخم المحلي وأسعار الفائدة والاستثمار المحلي والأجنبي والأسواق المالية باختلافها وميزان المدفوعات، فيؤثر كل ذلك في مجمل النشاط الاقتصادي.

ومن سوء الحظ فقد شهد العالم منذ ثلاثة عقود درجة كبيرة في التقلبات في أسواق الصرف الأجنبي وبالذات أسواق صرف العملات الرئيسية.

وعلى ضوء ما تقدم أعلاه، فإن سعر الصرف يعد أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية، لذا فمن الأمور المهمة لتطور واستقرار وسلامة أي اقتصاد أن يحدد سعر صرف لعملته على مستوى مناسب، وأن يبقى هذا المستوى للمدى المتوسط على الأقل فهذا يقتضي رسم سياسات سعر صرف مناسبة وصحيحة تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي لأي اقتصاد على حد سواء.

### اتفاقية "بريتون وودز" ودورها في ظهور الدولار كعملة عالمية

نتيجة للتجربة بين الحربين العالميتين فقد اجتمع في عام 1944 وزراء مالية 44 دولة في مصيف "بريتون وودز" (Bretton Woods) الأمريكي، حيث نتج عن هذا الاجتماع اتفاقية "بريتون وودز" أو ما يسمى "بنظام بريتون وودز". وبموجب هذه الاتفاقية فقد أسس المجتمع الدولي نظام سعر تبادل ثابت، حيث قررت هذه الدول ربط عملاتها بنسب محددة مع الدولار الأمريكي، وربط الدولار بقيمة محددة من الذهب، حيث كانت كل أوقية ذهب تساوي 35 دولارًا أمريكيًا.

وقد بدأ هذا النظام عمله بعد إنشاء صندوق النقد الدولي عام 1945 حيث تشمل مهامه: تعديل أسعار صرف العملات عند الحاجة، تشجيع استقرار أسعار الصرف، المحافظة عليها باستخدام

الاحتياطات الرسمية للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، تحفيز النمو الاقتصادي في مناطق كثيرة من العالم، وتقليص القيود على التجارة العالمية والعملات الأجنبية.

أسباب قرار الارتباط العالمي للعملات الدولية بالدولار الأمريكي

الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد في العالم، حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى قوة اقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية. تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مخزون من الذهب في العالم (ثلثي الذهب النقدي العالمي). حيث يعد الدولار العملة الرئيسية المستخدمة في تمويل التجارة والاستثمار الدوليين.

### انهيار اتفاقية "بريتون وودز"

ارتباط جميع العملات بالدولار وارتباط الدولار بالذهب كان مصدر استقرار اتفاقية "بريتون وودز" ومن هنا يرى البعض أفضلية تحويل الدولار إلى ذهب، فكان الدولار يشكل الجزء الأكبر من الاحتياطات الأجنبية لمعظم الدول.

وفي أواخر الخمسينيات بدا واضحاً أن النمو في مخزون العالم من الذهب النقدي غير كاف لتوفير السيولة من الدولارات التي يحتاج إليها لتمويل النمو في الاستثمارات والتجارة الدوليين، كما أن العجز المتواصل في ميزان المدفوعات الأمريكي، وكذلك العجز في الميزانية الفيدرالية أسهم في إحداث نمو متسارع في حجم السيولة من الدولارات في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

وبناء على ما تقدم فقد بات واضحاً أن الخزانة الأمريكية لا تستطيع تغطية الحجم المتزايد من سيولة الدولار بالذهب، فقد أدرك العالم أن الدولارات المتراكمة في الخارج (السيولة العالمية في الدولارات) تفوق مخزون الذهب الأمريكي، أي: إذا ما أراد العالم تبديل دولاراته بذهب الخزانة الأمريكية، فستفرغ هذه الخزانة خلال فترة قصيرة جداً. ولذلك تم فك الارتباط بين الدولار والذهب أو إلغاء اتفاقية "بريتون وودز" عام 1971. وبعد انهيار الاتفاقية أصبحت جميع الدول حرة في اختيار نظام سعر الصرف المناسب لها لتتأرجح بين قطبين أحدهما التعويم والآخر الربط.

وشهدت أسواق الصرف الأجنبي بعد انهيار اتفاقية "بريتون وودز" تقلبات حادة في أسعار صرف العملات وبالذات الرئيسية منها.

## السعودية ونظام الصرف الثابت



إن الغاية الرئيسة للنظام النقدي عبر التاريخ تجسدت في الحرص على تحقيق أكبر قدر من استقرار أسعار الصرف والعمل على تجنب التقلبات في أسواق الصرف الأجنبي.

اتخذت المملكة قرار ثبات سعر الريال أمام الدولار للحفاظ على الاستقرار المالي، في وقت جدد فيه الدكتور فهد المبارك، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، تأكيد الإبقاء على سياسة ربط الريال عند 3.75 للدولار مدعوماً بمجموعة كاملة من أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك احتياطياتها من النقد الأجنبي.

وقد أفصح الأمين العام للجنة التوعوية المصرفية بالبنوك السعودية، طلعت حافظ أن تثبيت سعر الريال أمام الدولار، يعد قراراً استراتيجياً اتخذته السعودية، للحفاظ على استقرار اقتصادها وماليتها، تحاشياً لما تفرزه التذبذبات الاقتصادية وأسعار النفط، إذ إن فك الارتباط بين العملاتين، سينعكس سلباً في حال تغير سعر الصرف في الأسواق العالمية، مقابل الريال أمام الدولار، مشيراً إلى أن الاستقرار المالي الذي تعيشه المملكة انعكس بشكل كبير على المداخيل والإيرادات العامة للدولة.

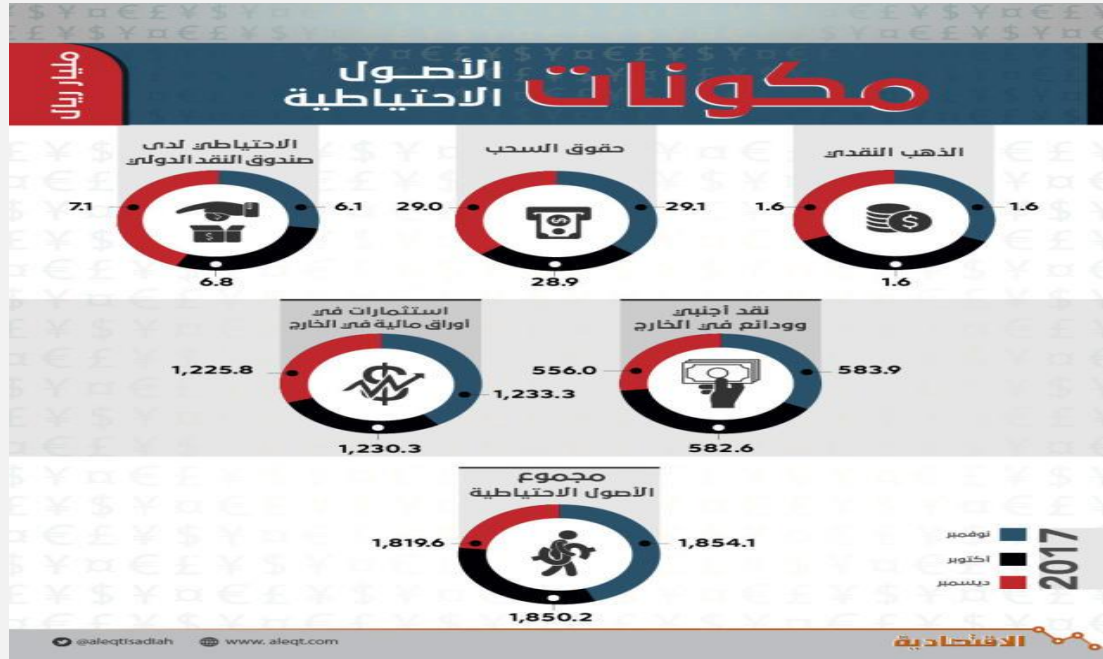
وأوضح المبارك محافظ «ساما»، أن المؤسسة لاحظت في الآونة الأخيرة تذبذباً في السوق الأجلة للريال السعودي مقابل الدولار الأميركي والنتائج عن التصورات غير الصحيحة لدى بعض المتعاملين في السوق عن الوضع الاقتصادي العام للمملكة. ولفت إلى أن تلك العوامل المؤثرة على السوق الأجلة لا تعدو كونها «مجرد مضاربات مبنية على تكهنات غير واقعية، إذ إن المؤشرات المالية والاقتصادية الأساسية للسعودية في حالة مستقرة»، مبيناً أن الاستقرار المالي لبلاده، يعود إلى صافي وضعها الائتماني ونظامها المصرفي المرن والسليم.

وأضاف حافظ: «كل المؤشرات المالية والاقتصادية للسعودية، تبين أنها لا تزال مستقرة وفي حالة جيدة، حيث دأبت المملكة من الثمانينات على تثبيت سعر صرف الريال أمام الدولار لاعتبارات عدة، أولها الاستقرار المالي الذي حدث منذ ذلك الحين وحتى الآن، وهو ذو أثر إيجابي متعدد سواء على الاقتصاد الوطني بشكل عام أو حتى على محاصيل ومداخيل المالية العامة للدولة، علماً بأن التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة في المالية السعودية، هي مقومة بالدولار».



ولفت حافظ إلى أن الاقتصاد السعودي لا يزال يعتبر أحد الاقتصادات العشرين الأكبر، حيث يحتل المرتبة الـ19 على مستوى العالم، أضف إلى ذلك فإن احتياطات المملكة بلغت المركز الثالث من حيث القوة والحجم والمتانة على مستوى العالم أيضا، إذ بلغ حجم أصولها 654 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من عام 2015.

## الأصول الاحتياطية للسعودية



ارتفعت قيمة الأصول الاحتياطية للسعودية، خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2017 بنحو 34.5 مليار ريال بنسبة 2 في المائة، إلى نحو 1.854 تريليون ريال، مقارنة بـ 1.850 تريليون ريال بنهاية شهر أكتوبر، و1.819 بنهاية شهر سبتمبر 2017. ويأتي ذلك مؤكدا على تصريح محافظ «ساما» ومطمئنا بقدرة المملكة على المحافظة على نظام الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي.

تتكون الأصول الاحتياطية للسعودية من خمسة بنود رئيسية هي "استثمارات في أوراق مالية في الخارج" وهو أكبر البنود من حيث القيمة البالغة نحو 1.23 تريليون ريال بنهاية نوفمبر 2017 مشكلة نحو 66.5 في المائة من مجموع الأصول الاحتياطية بنهاية نوفمبر 2017.

ثاني أكبر بنودها من حيث القيمة فهو "النقد الأجنبي وودائع في الخارج" حيث بلغت قيمته نحو 583.9 مليار ريال بنهاية نوفمبر 2017، تمثل نحو 31.5 في المائة من مجموع الأصول الاحتياطية.

ثالثا جاء بند "حقوق السحب الخاصة" بقيمة 29.1 مليار ريال، تمثل نحو 1.6 في المائة من مجموع الأصول الاحتياطية بنهاية نوفمبر 2017.

رابعاً بند "وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي"، حيث بلغت قيمته بنهاية نوفمبر 2017 نحو 6.09 مليار ريال، تمثل نحو 0.3 في المائة من مجموع الأصول الاحتياطية بنهاية نفس الفترة.

وخامساً "الذهب النقدي"، حيث بلغت قيمته نحو 1.624 مليار ريال، تشكل نحو 0.1 في المائة من مجموع الأصول الاحتياطية بنهاية نوفمبر 2017.

ويعود نمو الأصول الاحتياطية، بسبب نمو ثاني وأكبر بنودها وهو "النقد الأجنبي وودائع في الخارج"، حيث نمت بنحو 27.9 مليار ريال بنسبة 5 في المائة خلال شهري نوفمبر وأكتوبر 2017.

كما نما أكبر بنودها وهو "استثمارات في أوراق مالية في الخارج" بنسبة 1 في المائة بما يعادل نحو 7.6 مليار ريال، خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2017.

### الاحتياطيات الأجنبية للسعودية



وفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، والهيئة العامة للإحصاء لنهاية شهر أكتوبر الماضي 2018 أن الاحتياطيات الأجنبية لدى السعودية بلغت في الخارج نحو 1.85 تريليون ريال، مما تكفي لتغطية وارداتها لنحو ثلاث سنوات ونصف "42 شهراً". وهذا يعادل 11 ضعف المعدل العالمي، البالغ أربعة أشهر فقط، بما يعني أن المعدل في السعودية يفوق المتوسط عالمياً بنسبة 954 في المائة.

ويمنح هذا المخزون الهائل من النقد الأجنبي، الاقتصاد السعودي قوة كبيرة لدعم سياسة سعر الصرف الثابت والأنشطة الاقتصادية، وامتصاص الصدمات الاقتصادية بشكل عام سواء كانت محلية أو عالمية، وتمويل جزء من عجز الموازنة الناتج عن تراجع أسعار النفط، وفساد الديون وتوفير الواردات من السلع في الظروف الاستثنائية.

## الاستثمارات الأجنبية في السعودية

وفقاً لبيانات مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية في عام 2017، تاسع ارتفاع ربعي على التوالي وأعلى مستوياتها على الإطلاق.

حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية في السعودية ارتفاعاً بنهاية الربع الثاني من عام 2017، بنسبة 10 في المائة بما يعادل 119 مليار ريال إلى 1.33 تريليون ريال مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016 البالغة حينها 1.21 تريليون ريال، ومقارنة بـ 1.29 تريليون ريال بنهاية الربع الأول 2017.

وتقسم الاستثمارات الأجنبية في السعودية إلى ثلاثة أقسام رئيسية، أولها "الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد"، وثانيها "استثمارات الحافظة" وتتوزع كالتالي (حقوق ملكية وأسهم صناديق استثمار وسندات دين)، وثالثها "استثمارات أخرى" وتتوزع في ثلاثة أنواع (قروض وعملة وودائع وحسابات أخرى مستحقة الدفع).

ويرجع هذا الارتفاع في الاستثمارات الأجنبية، إلى الزيادة الحاصلة في "استثمارات الحافظة" التي نمت بنسبة 135 في المائة بما يعادل 128.3 مليار ريال، وتحديداً "سندات الدين" التي نمت بنسبة 878 في المائة بما يعادل نحو 102.03 مليار ريال، كما نمت "حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار" بنسبة 32 في المائة بما يعادل 26.23 مليار ريال.

وبحسب التحليل السابق، فقد تغيرت طريقة توزيع "الاستثمارات الأجنبية" عن طريقة توزيعها في الفصول السابقة، حيث كان في السابق أغلبية الاستثمارات الأجنبية التي تدخل البلد تذهب كاستثمارات مباشرة في الاقتصاد السعودي، لكن ما حصل بنهاية الربع الثاني من عام 2017 أن "استثمارات الحافظة" ارتفعت نسبتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية على حساب "الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد". حيث انخفضت قيمة "الاستثمار المباشر في الاقتصاد السعودي" من إجمالي "الاستثمارات الأجنبية" من 70.9 في المائة بنهاية الربع الثاني من عام 2016 إلى 66.1 في المائة بنهاية الربع الثاني من عام 2017، وفي المقابل ارتفعت نسبة "استثمارات الحافظة" من 7.8 في المائة بنهاية الربع الثاني من عام 2016 إلى 16.7 في المائة بنهاية الربع الثاني من عام 2017.

المملكة تحصد المركز الثامن في تدفقات الاستثمار على مستوى العالم تقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد 2010»

تعكس تقارير الاستثمار العالمي، التي صدرت مؤخراً، اطراد النجاح الذي ظلت تحرزها المملكة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تقدمت المملكة من المركز العشرين للدول الأكثر جذباً للاستثمارات على نطاق العالم عام 2006م، واحتلت المركز الثامن عشر خلال العام 2007م، ثم المركز الرابع عشر في عام 2008م. ثم بلغت المرتبة الثامنة في عام 2009م، وحصدت المركز الثامن في عام 2010 والأول عربياً. ويعزى هذا التقدم ضمن عوامل أخرى، إلى التحسين المستمر في مناخ الاستثمار في المملكة.



على الرغم من الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية في عام 2009، إلا أن المملكة تمكنت من تحقيق نجاح كبير في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبلغ مجموع التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى المملكة 133 مليار ريال. منخفضة بحوالي 7% عن حجم التدفقات المباشرة لعام 2008م، والذي بلغ 143 مليار ريال. وقد أدى صافي التدفقات الداخلة إلى ارتفاع إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في المملكة إلى 552 مليار ريال بنهاية عام 2009م. وهذه التدفقات رغم ارتفاعها ما زالت دون طموح الهيئة العامة للاستثمار، وذلك بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة الكامنة في اقتصاد المملكة، ومنظومة بنياته الأساسية والنظامية التي تساعد على جذب الاستثمارات بشكل قوي، وتؤهل المملكة لأن تكون أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية. والجدير بالذكر أن التقارير الصادرة من منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» قد بينت أن المملكة تملك إمكانيات في جذب الاستثمارات تفوق ما تحققه فعلياً، وقد كان الفرق في السابق كبيراً، ولكن حدث تحول كبير نحو تقليص الفجوة بين الإمكانيات والمتحقق الفعلي. وتسعى الهيئة إلى زيادة حجم الاستثمارات الواردة إليها سنوياً حتى تتطابق إمكانيات المملكة في جذب الاستثمارات والذي يتم تحقيقه فعلياً.

### المملكة العربية السعودية: أرض خصبة تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أرضها

تحتل المملكة العربية السعودية موقعاً جغرافياً استراتيجياً يُشار إليه بالبنان، حيث تقف في مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا وشبه القارة الهندية، وتتمتع المملكة ببنية تحتية وشبكة مواصلات مُتميّزة، ولديها جيلٌ متزايد من الشباب الذين كانوا ولا يزالون عاملاً رئيسياً في العديد من القرارات الإستراتيجية الحكومية.

حقق اقتصاد المملكة العربية السعودية طفرة على مدار 50 عاماً مضى، فقد احتلت المرتبة الثالثة عالمياً، على مدى نصف القرن الماضي، من حيث سرعة نمو إجمالي الناتج المحلي بعد الصين وكوريا الجنوبية، ومن المتوقع أن يزيد متوسط دخل الفرد من 25000 دولار أمريكي في 2012 إلى 33500 دولار أمريكي بحلول عام 2020. واليوم، وفي الوقت الذي تواصل فيه المملكة العربية السعودية تنويع اقتصادها بعيداً عن الركائز التقليدية من الصناعات القائمة على الهيدروكربون، فإنها تكتسب سمعة متزايدة كقوة حيوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

توجد أسباب متعددة وراء استمرار نجاح المملكة العربية السعودية. لاشك أن المملكة تتمتع بأحد الاقتصادات الرائدة عالمياً، فهي عضو في قمة العشرين، كما أنها الاقتصاد الأكبر والأكثر نجاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تسهم المملكة العربية السعودية، التي تمثل إمداداتها النفطية حوالي خمس احتياطي العالم، بنسبة 38 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (GDP) للدول العربية. ونظراً لأن المملكة العربية السعودية عضو بارز في مجلس التعاون الخليجي (GCC)، فإن الاستثمار فيها يُتيح أيضاً فرصة ارتياد أسواق الدول الخمس الأعضاء الأخرى (البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والإمارات)، والتعاون مع الاقتصادات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون تكبد رسوم جمركية.

تتمتع المملكة العربية السعودية بواحد من أكبر 20 اقتصاداً على مستوى العالم والاقتصاد رقم 1 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المركز التاسع والأربعين من بين 189 دولة من حيث "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"، وذلك وفقاً لتقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية/البنك الدولي عام 2015. لا يوجد سوى دولتين فقط تمتلكان فائض حسابات جارية أكبر من الذي تمتلكه المملكة. عملت المملكة العربية السعودية على مدى العقدين الماضيين على رعاية وتعزيز التعاون الدولي.

لم تُخفي المملكة العربية السعودية رغبتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر واحدة من أكثر الطرق فعالية لتنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل للأجيال القادمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطة المملكة للتنمية الاستراتيجية والتي تضمنتها رؤية 2030، تُسلط الضوء على طموح المملكة في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من 3,8 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي إلى مستوى عالمي قياسي تصل نسبته إلى 5,7 من إجمالي الدخل المحلي بحلول 2030.

## علياء العتيبي

### المصادر:

- مؤسسة النقد العربي السعودية
- جريدة العرب الاقتصادية الدولية
- صندوق النقد الدولي
- الهيئة العامة للإحصاء
- جريدة الجزيرة
- مؤسسة التمويل الدولية/البنك الدولي
- [http://www.aleqt.com/2009/05/01/article\\_135748.html](http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_135748.html)
- <https://aawsat.com/home/article/541516> /تنشيط-«الريال»-السعودي-أمام-«الدولار»-قرار-استراتيجي-للحفاظ-على-الاستقرار-المالي
- [http://www.aleqt.com/2017/12/28/article\\_1306031.html](http://www.aleqt.com/2017/12/28/article_1306031.html)
- [http://www.aleqt.com/2018/01/14/article\\_1314856.html](http://www.aleqt.com/2018/01/14/article_1314856.html)
- [http://www.aleqt.com/2017/10/23/article\\_1271501.html](http://www.aleqt.com/2017/10/23/article_1271501.html)
- <http://www.al-jazirah.com/2011/20110125/nx4.htm>
- <https://www.alj.com/ar/news/saudi-arabia-attractive-fast-growing-destination-foreign-direct-investment>

## أثر السماح بقيادة المرأة على الاقتصاد السعودي

تماشياً مع رؤية 2030 لتطوير المملكة العربية السعودية من جميع النواحي تم بتاريخ 26-9-2018 قرار السماح بقيادة المرأة للسيارة لما يترتب عليه العديد من المنافع الاقتصادية.

وتوقع وزير المالية أن يكون قرار السماح للمرأة بالقيادة أثر كبير على التمويل الطويل الأجل، ووفقاً لتوقعات بلومبيرغ فإن التأثير على المشاركة في القوى العاملة قد يصل إلى 90 مليار دولار بحلول عام 2030. سيسهم القرار في تقليل الاعتماد على السائقين وتقليل التحويلات الخارجية، فقد تم تصنيف المملكة العربية السعودية في العام 2012 كثاني أكبر دولة في تحويل الأموال إلى الخارج في العالم بعد الولايات المتحدة، وفقاً لتقرير البنك الدولي. وفقاً لدائرة الإحصاء السعودية، فحوالي 4.6 بالمائة من اليد العاملة الأجنبية في السعودية هم من سائقي العائلات والعمالات السعوديات، فبالرغم من كون تقليل استقدام العمالة الأجنبية سيفل من مدخول الحكومة من رسوم التأشيرات سيتم توفير حوالي 2 مليون دولار من الأموال التي يتم تحويلها إلى الخارج. ومن الجهات التي سيؤثر عليها القرار بشكل إيجابي وكالات السيارات ستستفيد من زيادة الطلب في ظل ركود السوق الحالي بالإضافة إلى شركات التأمين التي ستكون المستفيد الأكبر من هذا القرار.

مع السماح بقيادة المرأة سيزيد استهلاك الوقود مما يؤدي لزيادة الدخل الحكومي إضافة إلى أن النساء سيحتاجون إلى استخراج رخص القيادة، فرسوم الاستخراج ستزيد من إيرادات الحكومة السنوية.

إن الجدير بالذكر أن القوى العاملة من النساء في القطاع الخاص ستزداد لاستعداد الكثير منهن على العمل بدخول أقل عند توفر وسائل المواصلات. في الكثير من الحالات الأخرى تضطر الكثير من العمالات إلى دفع نصف أجورهن للسائقين و مقابل خدمات التوصيل.

إذا استطاعت العائلات الاستغناء عن خدمات السائقين و العمالة المنزلية سيزيد ذلك من القوة الشرائية للفرد و العائلات من السلع الإستهلاكية مما يعيد هذا الدخل الإضافي إلى الاقتصاد السعودي .

غادة العنمي